الأمم المتحدة

A/70/179

الجمعية العامة

Distr.: General
23 July 2015
Arabic
Original: English

الدورة السبعون

البند ٢٨ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية الاجتماعية: التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

تعزيز التكامل الاجتماعي من خلال الإدماج الاجتماعي

تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ١٣١/٦٨ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بشأن ”تعزيز التكامل الاجتماعي من خلال الإدماج الاجتماعي“. وهو يستند إلى نتائج أربعة تقارير سابقة بشأن التكامل الاجتماعي ويقدم بيانا للجهود والمبادرات التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة على الصعيد الوطني بهدف تعزيز المشاركة المدنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للأشخاص الذين ينتمون إلى جماعات ضعيفة أو مهمشة أو يعيشون أوضاعا هشة أو يعانون من التهميش.

* A/70/150.

200815 100815 15-11413 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الفصل		الصفحة
أولا –	مقدمة	٣
ثانيا –	النهج الإقليمية للتكامل الاجتماعي	٤
ثالثا –	جهود التكامل الاجتماعي على الصعيد الوطني	١٠
ألف –	تشجيع المشاركة الفعالة للناس في الحياة المدنية والاجتماعية والاقتصادي والسياسية	١٠
باء –	الحد من التفاوت	١٦
جيم –	المؤسسات الوطنية لتعزيز الإدماج الاجتماعي والتكامل الاجتماعي	١٩
رابعا –	مبادرات منظومة الأمم المتحدة	٢١
خامسا –	الاستنتاجات والتوصيات	٢٥
ألف –	الاستنتاجات	٢٥
باء –	التوصيات	٢٧

أولا - مقدمة

١ - في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، المعقود في كوبنهاغن في الفترة من ٦ إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥، اعترف المجتمع الدولي بأهمية التكامل الاجتماعي وعزم على العمل من أجل إيجاد مجتمع شامل للجميع، حيث يمكن للناس أن يمارسوا حقوقهم ومسؤولياتهم ممارسة تامة وأن يساهموا في المجتمع على قدم المساواة.

٢ - وبعد مضي عشرين عاما، لا يزال هدف إيجاد مجتمع شامل للجميع لم يتحقق إلى حد بعيد، لأنه لا يزال هناك كثير من الناس غير قادرين على المشاركة الكاملة في الحياة المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية لبلدانهم. ولا يزال كثير من الناس مستبعدين على أساس نوع جنسهم أو سنهم أو عرقهم أو طائفتهم أو أصلهم العرقي أو إعاقتهم أو غير ذلك من الخصائص، ولا يتاح لهم بالتالي إلا قدر محدود من فرص الحصول على الخدمات الصحية والتعليم والعمل. ولذلك، لا يزال الإقصاء الاجتماعي يشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق الأهداف الإنمائية.

٣ - بيد أن من المشجع، أن هناك اعترافا متزايدا في جميع أنحاء العالم بأن للسياسات والبرامج المكرسة تأثيرا إيجابيا على الإدماج الاجتماعي، وخاصة للفئات المستبعدة[(١)].

٤ - وهذا التقرير هو الخامس في السلسلة المتعلقة بالإدماج الاجتماعي والتكامل الاجتماعي والتماسك الاجتماعي. وهو يهدف للاستفادة من نتائج التقارير السابقة، التي قدمت معلومات أساسية مفصلة عن هذه المفاهيم وركزت على الاستراتيجيات العملية في دعمها[(٢)]. وقد استعرض التقرير الأخير (A/68/169) الذي صدر في عام ٢٠١٣، التطورات الأخيرة المتعلقة بالحماية الاجتماعية والتعليم وبناء المؤسسات واتساق السياسات بوصفها استراتيجيات لتحقيق التكامل الاجتماعي.

٥ - وقد أعد هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ١٣١/٦٨ الذي شددت فيه الجمعية في جملة أمور، على ضرورة قيام الدول الأعضاء بإيلاء الأولوية لتهيئة مجتمع للجميع "يقوم على احترام جميع حقوق الإنسان ومبادئ المساواة بين الأفراد، وإتاحة فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية وتعزيز المشاركة الفعالة لكل فرد من أفراد المجتمع، ولا سيما الأفراد الذين ينتمون إلى جماعات ضعيفة أو مهمشة أو يعيشون أوضاعا هشة

---

(١) انظر World Bank, *Inclusion Matters: the Foundation of Shared Prosperity.* (WB, Washington, DC, 2013).

(٢) صدرت التقارير السابقة تحت الرموز E/CN.5/2009/2، و E/CN.5/2010/2، و E/CN.5/2011/2، و A/68/169.

أو يعانون من التهميش، في جميع جوانب الحياة، بما في ذلك الأنشطة المدنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وفي عمليات صنع القرار''. ويعرض الفرع ''ثانيا'' من التقرير لمحة عامة عن النهج الإقليمية لتحقيق الإدماج الاجتماعي. ويقدم الفرع ''ثالثا'' سردا للجهود الوطنية الأخيرة الرامية إلى تعزيز المشاركة المدنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للأفراد الذين ينتمون إلى جماعات ضعيفة أو مهمشة أو يعيشون أوضاعا هشة أو يعانون من التهميش. وتشمل الأشكال المحددة للمشاركة، المشاركة الاقتصادية من خلال العمل؛ والمشاركة في وضع السياسات وتقديم الخدمات؛ ومشاركة الشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة؛ وفرص الحصول على الخدمات والحماية الاجتماعية، فضلا عن مشاركتهم في التخطيط الحضري وإعداد الميزانيات.

٦ - ويركز الفرع ''رابعا'' على الجهود الوطنية الرامية إلى الحد من عدم المساواة من خلال عدم التمييز والحد من الفقر ومن خلال التعليم واتخاذ ترتيبات مؤسسية تفضي إلى الإدماج الاجتماعي والتكامل الاجتماعي.

٧ - وتستند المعلومات القطرية الواردة في التقرير إلى ردود الدول الأعضاء على المذكرة الشفوية التي بعثت بها الأمانة العامة في شباط/فبراير ٢٠١٥ عملا بأحكام قرار الجمعية العامة ١٣١/٦٨. وقد تلقت الأمانة العامة ما مجموعه عشرة ردود من حكومات أذربيجان، وبلغاريا، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، ورومانيا، وليتوانيا، والمغرب، والمكسيك، والمملكة العربية السعودية، والولايات المتحدة الأمريكية.

٨ - ويستعرض الفرع ''خامسا'' من التقرير الأنشطة التي اضطلعت بها كيانات منظومة الأمم المتحدة لدعم التكامل الاجتماعي. ويقدم الفرع الأخير من التقرير عدة استنتاجات وتوصيات للنهوض بالتكامل الاجتماعي من خلال الإدماج الاجتماعي.

ثانيا - النهج الإقليمية للتكامل الاجتماعي

٩ - على الرغم من أن النهج الإقليمية للإدماج والتكامل والتماسك الاجتماعي تختلف من حيث النطاق والتطبيق، فإن تحسين فرص الحصول على الخدمات الأساسية والحماية الاجتماعية والعمل لا يزال يتسم بأهمية مركزية في دفع عجلة الإدماج الاجتماعي في معظم المناطق. كما يعتبر اتخاذ تدابير خاصة للحد من عدم المساواة وتحسين أوضاع الفئات الضعيفة من خلال إدخال تغييرات في الأطر التشريعية تتيح تحريم مختلف أشكال التمييز، جزءا من جهود التكامل الاجتماعي الشاملة في العديد من أنحاء العالم.

١٠ - ويكمن الحصول على التعليم والرعاية الصحية والإسكان والمساواة أمام القانون في صميم التكامل الاجتماعي في أفريقيا وفقا لشروط الموقف الأفريقي الموحد من التكامل الاجتماعي الذي اعتمده مؤتمر الاتحاد الأفريقي للوزراء المسؤولين عن التنمية الاجتماعية في الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في دورته الأولى المعقودة في ويندهوك في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. ويدعو الموقف الأفريقي الموحد إلى قيام الدول الأعضاء بوضع سياسات اقتصادية واجتماعية شاملة، وتحسين التنسيق في القطاع العام حتى يتسنى التغلب على التجزؤ والبرمجة الجزئية من أجل التصدي للتحديات الاجتماعية وتحسين الحكم الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان وتسهيل إشراك منظمات المجتمع المدني في تصميم البرامج والسياسات وتنفيذها.

١١ - وأصبح الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لكبار السن مؤخرا محل تركيز خاص للاهتمام في أفريقيا. وقد قدم مؤتمر الاتحاد الأفريقي للوزراء المسؤولين عن التنمية الاجتماعية مشروع البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب[٣]، الذي يتعلق بحقوق كبار السن في أفريقيا لاعتماده والتوقيع عليه من قبل جمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي. وتتناول مواد البروتوكول مسائل تشمل القضاء على التمييز ضد كبار السن، واللجوء إلى القضاء والحماية على قدم المساواة أمام القانون، والحق في اتخاذ القرارات، والحماية من سوء المعاملة والممارسات التقليدية الضارة، والحصول على الرعاية والدعم والرعاية الصحية وخدمات التعليم والائتمان.

١٢ - وفي منطقتي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تعتبر الحماية الاجتماعية عنصرا أساسيا لتحقيق التكامل الاجتماعي. ويتبين من تحليل أجري مؤخرا لمختلف أشكال ومسارات انعدام المساواة في آسيا والمحيط الهادئ، أن النمو الذي يحركه السوق وحده ليس كافيا لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وأن تعزيز الحماية الاجتماعية يمكن أن يكون تدبيرا فعالا للحد من عدم المساواة والمساهمة في التكامل الاجتماعي[٤].

١٣ - وفي منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، يُنظر إلى الحماية الاجتماعية كوسيلة لتحقيق الإدماج الاجتماعي نظرا لأنها تساهم في الاستقرار الاجتماعي

(٣) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٥٢٠، العدد ٢٦٣٦٣.

(٤) انظر ESCAP, working paper entitled "*Confronting Inequalities in Asia and the Pacific: The Role of Social Protection*". December, 2014.

والسياسي داخل البلدان[٥]، بينما ينظر إلى انعدام المساواة كعائق أمام تحقيق التكامل بين النمو الاقتصادي والإدماج الاجتماعي والاستدامة البيئية. وعلى الرغم من هذا الفهم المشترك، فإن عدم المساواة في الدخل والحصول على الرعاية الصحية والتعليم ما زال شائعا في المنطقة.

١٤ - ولا تزال هناك بوجه خاص جيوب من الحرمان من الحصول على الخدمات الاجتماعية في العديد من بلدان المنطقة، حيث لا يتاح للفئات ذات الدخل المنخفض إلا قدر محدود من فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية والتعليم بالمقارنة مع الفئات ذات الدخل المرتفع. ويعتبر تعزيز فرص الحصول على الخدمات والحماية الاجتماعية مقياسا يمكن أن تتخذه البلدان في المنطقة لمعالجة عدم المساواة وتعزيز الاندماج الاجتماعي[٦].

١٥ - وتؤكد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) أنه من أجل ”مكافحة الفقر وتعزيز العدالة والمساواة وحقوق الإنسان، ينبغي أن تكون الحماية الاجتماعية محبوكة في سياسة اجتماعية تشاركية جامعة وشاملة“[٧]. وتستخدم الدول الأعضاء في الإسكوا عددا من الأطر التشاركية عند وضع السياسات العامة، بما في ذلك سياسة الحماية الاجتماعية. وتقوم الحكومات في المنطقة على سبيل المثال، بإنشاء مراصد اجتماعية تتألف من منظمات المجتمع المدني والأكاديميين للمساعدة في صياغة السياسات بالاستناد إلى البيانات الاجتماعية والاقتصادية[٧].

١٦ - ويعتبر الحصول على خدمات الحماية الاجتماعية في جميع أنحاء المنطقة، بمثابة كفالة تقاسم الفوائد الناجمة عن التقدم الاقتصادي بصورة أكثر إنصافا. وعلى الرغم من أن لدى جميع الدول العربية شكلا ما من خطط الحماية الاجتماعية، فإن هذه الخطط تميل إلى أن تكون مجزأة للغاية، وينظر إليها على أنها مساعدات اجتماعية مؤقتة وليست جزءا من استراتيجية متكاملة للحماية الاجتماعية[٧]. وتتكون برامج الحماية الاجتماعية في المنطقة من العديد من البرامج ضيقة النطاق التي ينفذها القطاعان العام والخاص والمنظمات غير الحكومية

(٥) ESCAP, Note by the Secretariat on ”Confronting rising inequalities in Asia and the Pacific: Trends and opportunities in the context of the development agenda beyond 2015. (E/ESCAP/CSD(3)/1), 13 June 2014.

(٦) ESCAP, “Confronting rising inequalities in Asia and the Pacific”.

(٧) ESCWA, “Participation and Social Protection in the Arab Region”, New York, 5 November 2014 (E/ESCWA/SDD/2014/Technical Paper.7), p. 22.

بطريقة مجزأة، ولا يغطى من خلال أنظمة الحماية الاجتماعية الرسمية إلا ثلث سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[٧].

١٧ - وورد في التحليل الذي أجرته الإسكوا مؤخرا، أن من المهم بالنسبة للمنطقة أن تعمل على توعية المواطنين بحقوقهم في الحماية الاجتماعية. وينبغي للمستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية ألا يعتبروا أنفسهم كمتلقين سلبيين للإعانات والخدمات، وإنما كمواطنين نشطين، قادرين على المطالبة بتوزيع الموارد بصورة أكثر إنصافا. وتشمل الأدوات الأخرى لإشراك الناس في اتخاذ القرارات المتعلقة بالحماية الاجتماعية، عقد جلسات للحوار لإبداء تعليقات على السياسة الوطنية؛ وإقامة شراكات استراتيجية تشمل مختلف الجهات المعنية لصياغة سياسات أكثر استجابة للحماية الاجتماعية وتنفيذها؛ وإنشاء مراصد لعملية مستنيرة وتشاركية لصنع السياسات للتأكد من جعل البرامج والمبادرات محددة الأهداف على نحو أفضل[٧].

١٨ - وعلى الرغم من أن البلدان في منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد أحرزت تقدما كبيرا في تعزيز الإدماج الاجتماعي من خلال تحسين ممارسة المواطنين للحقوق المدنية والسياسية، والمشاركة الحقيقية للفئات المهمشة تقليديا التي لا تزال مشاركتها محدودة لأسباب تتعلق بالوضع الاجتماعي والاقتصادي ونوع الجنس والأصل العرقي. ويرتبط ارتفاع مستوى عدم المساواة والاستبعاد أيضا بالصعوبات الملازمة لإعمال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للناس[٨].

١٩ - وتقوم الفصلية الأمريكية، وهي مجلة مكرسة لتحليل السياسات ومناقشة المسائل الاقتصادية والمالية والتنمية الاجتماعية والسياسة في نصف الكرة الغربي بنشر مؤشر الإدماج الاجتماعي، الذي يصنف البلدان في الأمريكتين من حيث قدرتها على تحسين الحراك الاجتماعي، ونطاق الحقوق والسياسات الاجتماعية، وفرص الحصول على الوظائف الرسمية، فضلا عن الموقف والسلوك العام[٩]. وأشار التقرير المفهرس لعام ٢٠١٤ إلى أن أنماط الإقصاء السياسي والاقتصادي والاجتماعي تستند إلى أوجه قصور هيكلية يصعب تغييرها في الأجل القصير. وهناك تحديات إضافية تكمن في عدم وجود مؤسسات مكرسة للإدماج الاجتماعي، وفي وجود إرث من المواقف تجاه العرق ونوع الجنس والقوانين الإقصائية.

---

(٨) Organization of American States, *Inequality and Social Inclusion in the Americas: 14 Essays,* 2nd ed. (Washington D.C. 2011) available from: http://www.oas.org/docs/desigualdad/LIBRO-DESIGUALDAD-INGLES.pdf

(٩) http://www.americasquarterly.org/charticles/socialinclusionindex2014.

٢٠ - وكرست الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية دورتها الرابعة والأربعين (أسونسيون، باراغواي، ٢-٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤) لموضوع ''التنمية من خلال الإدماج الاجتماعي''. وتعهدت الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية في البيان الختامي بتكريس جهودها لمسألة القضاء على الجوع والفقر، ولا سيما الفقر المدقع، ومكافحة الظلم وعدم المساواة والتمييز والإقصاء الاجتماعي، ولزيادة المساواة في الحصول على الخدمات الصحية، وكذلك على التعليم الجيد والشامل للجميع[١٠]. ويشجع الإعلان على اعتماد سياسات عامة مشتركة بين القطاعات بشأن الحماية الاجتماعية والإدماج الاجتماعي حتى يتسنى تعزيز احترام حقوق الإنسان. كما يشجع على اعتماد تدابير تكفل مشاركة جميع الأشخاص في المجتمع بصورة كاملة وفعالة. ويعترف الإعلان أيضا بأن حصول الجميع على التعليم الذي يتسم بالجودة والشامل للجميع، من خلال إيلاء اهتمام خاص للأفراد والجماعات في أوضاع هشة، يسهم في تعزيز الإدماج الاجتماعي فضلا عن تنمية الفرد والتنمية الاقتصادية وتطوير المؤسسات الديمقراطية.

٢١ - وتشمل استراتيجية الاتحاد الأوروبي ''أوروبا ٢٠٢٠'' منهاج العمل لمكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي ''وخطة تطوير المهارات والوظائف الجديدة''[١١]. ويشكل الإدماج الاجتماعي الفعال، إلى جانب العمل والابتكار والتعليم والأهداف المتعلقة بالمناخ/الطاقة، جزءا من مبادرة، تحدد لنفسها أهدافا ترمي إلى إخراج ٢٠ مليون شخص من براثن الفقر والإقصاء الاجتماعي وزيادة فرص العمل للسكان في سن العمل إلى ٧٥ في المائة.

٢٢ - وفي الاتحاد الأوروبي، يجري تعريف الإدماج الفعال على أنه ''تمكين كل مواطن، ولا سيما الأكثر حرمانا، من المشاركة الكاملة في المجتمع، بما في ذلك الحصول على عمل''[١٢]. وتنطوي الاستراتيجيات الرامية إلى كفالة مشاركة جميع مواطني الاتحاد الأوروبي مشاركة كاملة، على دعم الحصول على دخل كاف والحصول على فرص العمل؛ وتسهيل وصول الناس إلى أسواق العمل؛ ومواجهة الفقر بين العمال؛ وإحباط مثبطات العمل ودعم وصول الناس إلى خدمات عالية الجودة.

٢٣ - وتُبرز الخطط الوطنية للإدماج الاجتماعي في الاتحاد الأوروبي الأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الوطنية التي وضعتها الدول الأعضاء، وكذلك الاختلافات في ديناميات السياسات.

---

(١٠) http://www.oas.org/en/media_center/press_release.asp?sCodigo=S-005/14.

(١١) http://ec.europa.eu/social/main.jsp?catId=750.

(١٢) http://ec.europa.eu/social/main.jsp?catId=1059&langId=en.

٢٤ - وقد حظيت جهود التكامل الاجتماعي تجاه السكان الغجر، الذين يعتبرون من أكثر المجموعات تعرضا للتمييز في أوروبا باهتمام خاص. ويرمي عقد إدماج طائفة الروما ٢٠٠٥-٢٠١٥، الذي يعتبر التزاما سياسيا إقليميا، إلى تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي والإدماج الاجتماعي لهؤلاء السكان، مع التركيز بشكل خاص على الصحة والتعليم والعمل والسكن. وبالمثل، فإن إطار الاتحاد الأوروبي للاستراتيجيات الوطنية لإدماج طائفة الروما بحلول عام ٢٠٢٠، الذي أعلنت عنه المفوضية الأوروبية في عام ٢٠١١، يطلب إلى جميع أعضاء الاتحاد الأوروبي القيام بوضع وتنفيذ استراتيجيات محددة لتعزيز دمج طائفة الروما في مجالات الصحة والسكن والتعليم والعمل. كما يُطلب إلى الحكومات التقيد بالالتزامات التي سبق أن قطعتها على نفسها وتنفيذها من خلال الصكوك الدولية المتعلقة بالإدماج الاجتماعي، والفقر، والصحة والتمييز[١٣].

٢٥ - ودعت المفوضية الأوروبية، ردا على أزمة الهجرة التي حدثت مؤخرا في أوروبا، إلى تحديد حصص وطنية إلزامية تتعلق بإعادة توطين المهاجرين الجدد في جميع أنحاء أوروبا. ويهدف الاقتراح - الذي أثار قلقا كبيرا - إلى توزيع المهاجرين على أساس حجم السكان في البلدان، والناتج المحلي الإجمالي، ومعدل البطالة والعدد الحالي من طالبي اللجوء[١٤]. كما تؤكد الخطة الأوروبية التي اقترحت مؤخرا للهجرة على ضرورة وضع سياسات فعالة للإدماج حتى يكتب النجاح لسياسة الهجرة؛ وتوفير التمويل بموجب الخطة للمبادرات الهادفة إلى تحسين المهارات اللغوية والمهنية، وفرص الحصول على الخدمات وسوق العمل فضلا عن التعليم الشامل للجميع[١٥].

(١٣) للاطلاع على المزيد من الأمثلة عن الاستراتيجيات الوطنية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، انظر الفرع ''ثالثا''.

(١٤) http://www.bbc.com/news/world-europe-32693737.

(١٥) http://ec.europa.eu/dgs/home-affairs/what-we-do/policies/european-agenda-migration/background-information/docs/communication_on_the_european_agenda_on_migration_en.pdf.

ثالثا – جهود التكامل الاجتماعي على الصعيد الوطني

ألف – تشجيع المشاركة الفعالة للناس في الحياة المدنية والاجتماعية والاقتصادي والسياسية

٢٦ – على الرغم من أن الدول الأعضاء قد ركزت جهودها منذ عهد بعيد على تحسين فرص العمل للشباب على خلفية تفشي البطالة والعمالة الناقصة، فهي تقوم باعتماد المزيد من التدابير الرامية إلى تعزيز المشاركة الاقتصادية لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.

٢٧ – كما تدرك الحكومات أن إشراك الأفراد والمجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في رسم السياسات وتقديم الخدمات أمر ضروري لوقف عمليات الإقصاء. وبالإضافة إلى ذلك، هناك أدلة متزايدة على أن عمليات صنع السياسات غالبا ما تؤدي إلى نتائج أفضل عندما تسترشد بمعارف الأفراد والمجتمعات. وتنطوي الأمثلة على هذه العمليات التشاركية لصنع السياسات ورصدها، على إشراك الشباب والمسنين وكذلك الأشخاص ذوي الإعاقة، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة الذهنية والنمائية.

٢٨ – وفي حين أن توفير وسائط النقل بأسعار معقولة ويسهل الوصول إليها يعتبر عادة أمرا حاسما في الإدماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، فإن تجارب عدد متزايد من المدن يشير إلى أهميتها بالنسبة للفئات الاجتماعية المحرومة الأخرى والمجتمعات ككل.

٢٩ – وكذلك، فإن المزيد من المدن في جميع أنحاء العالم، تقوم بتجريب نُهج مبتكرة لسياسات الإدماج الاجتماعي مثل المشاركة في إعداد الميزانية.

المشاركة الاقتصادية من خلال العمالة

٣٠ – تعتبر المشاركة في سوق العمل حجر الزاوية في استراتيجيات التكامل الاجتماعي في العديد من البلدان. كما تشكل جهود توفير فرص العمل وتحسين المهارات التي تتصل بالصلاحية للعمل من خلال التدريب خطوات رئيسية لتحقيق المزيد من المشاركة الاقتصادية. وغالبا ما يكون الإدماج الاقتصادي لفئات محددة من خلال العمل، وخاصة العاطلين عن العمل لفترات طويلة، والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، أيضا جزءا من مبادرات التكامل الاجتماعي.

٣١ – وتهدف سياسة الإدماج الاقتصادي في بيرو إلى تمكين الناس من كسب دخل كاف لأنفسهم وأسرهم وزيادة أمنهم الغذائي بمعزل عن المساعدة النقدية التي تقدمها الحكومة.

وتركز الاستراتيجية على توفير فرص مدرة للدخل للأسر الفقيرة في المناطق الريفية من خلال التنويع الاقتصادي، وتحسين المهارات والحصول على الخدمات.

٣٢ - وفي البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على النحو المشار إليه أعلاه، يعتبر تمكين كل مواطن، ولا سيما الأكثر حرمانا، من المشاركة الكاملة في المجتمع، بما في ذلك الحصول على عمل، جزءا من الإدماج الفعال. وتشمل التدابير الرامية إلى إنجاز هذه المهمة تقديم دعم كاف للدخل والمساعدة على الحصول على عمل؛ والمشاركة في أسواق العمل الشاملة للجميع والوصول إلى خدمات عالية الجودة[١٦].

٣٣ - ويتمثل هدف خطة العمل الوطنية في ليتوانيا لزيادة الإدماج الاجتماعي للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠ في الحد من الفقر والإقصاء الاجتماعي من خلال تركيزها على اتخاذ تدابير فعالة بشأن العمالة وتطوير الخدمات الاجتماعية، فضلا عن تقديم مساعدات نقدية محددة الأهداف.

٣٤ - وتركز حكومات عدة على تسهيل حصول فئات ضعيفة محددة على فرص العمل. ففي بلغاريا، تشمل هذه التدابير العاطلين عن العمل من الشباب الذين لا تتجاوز أعمارهم ٢٩ سنة، والكبار الذين تتجاوز أعمارهم ٥٠ سنة، والأشخاص ذوي الإعاقة، وأقلية الروما العرقية والعاطلين عن العمل لفترات طويلة. وتهدف مبادرة ضمان شباب ليتوانيا إلى كفالة حصول جميع الشباب، (الذين تقل أعمارهم عن ٢٨ سنة) على عرض عمل، والتعليم المستمر، بما في ذلك التدريب المهني أو التنسيب في عمل في غضون ٤ أشهر من فقدان عملهم أو انقطاعهم عن التعليم الرسمي.

٣٥ - وفي أذربيجان، تُبذل الجهود اللازمة لتسهيل حصول الشباب على العمل، والنازحين واللاجئين على التدريب المهني، وتشجيع الشباب على ممارسة الأعمال الحرة وتنظيم دورات للتدريب المهني. وعلاوة على ذلك، يهدف مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الذي تضطلع وزارة العمل والحماية الاجتماعية للسكان بتنفيذه بالاشتراك مع البنك الدولي، في جملة أمور، إلى تحسين خدمات التوظيف من خلال أنشطة توجيه العمل وتطوير المعايير المهنية ووضع برامج لوحدات التدريب النموذجية للشباب.

٣٦ - وتنفذ برامج مماثلة في البلدان النامية. وتعتبر الوكالة الوطنية المغربية لتعزيز العمالة والمهارات على سبيل المثال، من هيئات الخدمة العامة التي تقدم المساعدة لأرباب العمل على المطابقة بين الباحثين عن عمل مع فرص العمل. وقد عُهد إلى الوكالة الوطنية لتعزيز العمالة

(١٦) انظر http://ec.europa.eu/social/main.jsp?catId=1059&langId=en.

والمهارات، كوسيط فعال في سوق العمل، بتنظيم وتنفيذ برامج ترمي إلى تعزيز الوظائف التي تتطلب مهارات. وهي تتكون من ٧٨ وكالة في مختلف مناطق البلد تقدم المساعدة لمشاريع الأعمال الحرة وتنمية القدرات المهنية لرجال الأعمال الشباب.

٣٧ - ويعتبر الإدماج المالي جزءا من الإدماج الاقتصادي الكلي. وفي الجمهورية الدومينيكية، يقدم الدعم لمجموعة متنوعة من برامج الإدماج الاقتصادي والاجتماعي بما في ذلك البرامج الخاصة التي تهدف إلى تحسين حصول الأسر الفقيرة على التوعية والخدمات المالية وكذلك على القروض الصغيرة. وفي إطار البرنامج الشامل المعروف باسم Progresando con Solidaridad (التقدم من خلال التضامن) الذي بدأ العمل به في عام ٢٠١٢، استفاد أكثر من ٠٠٠ ٣ من أرباب الأسر المعيشية من التوعية المالية وتمكنوا من تحسين معارفهم ومهاراتهم في مجال الإدارة المالية الشخصية واستخدام الخدمات المالية. وبالمثل، يعتبر العديد من برامج الإدماج المالي التي تستهدف المستفيدين من البرامج الاجتماعية وكبار السن والنساء اللاتي يعشن في المناطق الريفية جزءا من استراتيجيات الإدماج الاجتماعي الشاملة في بيرو.

المشاركة في وضع السياسات وتقديم الخدمات

٣٨ - دأبت الجمعية العامة على مر السنين، على تشجيع الدول الأعضاء على تعميم مراعاة أهداف التكامل الاجتماعي في صلب عملية وضع السياسة الاجتماعية من خلال تعزيز مشاركة الأشخاص الذين ينتمون إلى جماعات ضعيفة أو مهمشة أو يعيشون أوضاعا هشة أو يعانون من التهميش في عمليات التخطيط والتنفيذ والرصد. وتم إنشاء أطر متنوعة للتشاور حول السياسة الاجتماعية لكفالة مشاركة عامة الجمهور على نحو أفضل في تصميم السياسات وتنفيذها.

٣٩ - وتم وضع خطة التنمية الوطنية في المكسيك للفترة ٢٠١٣-٢٠١٨، من خلال التشاور المدني بمشاركة الباحثين والخبراء الأكاديميين والمنظمات غير الحكومية والجمهور العام.

٤٠ - وفي المملكة العربية السعودية، يجري تشجيع المشاركة الفعالة من خلال مراكز التنمية الاجتماعية واللجان التي تركز على الأسرة والطفولة والشباب والمرأة والإنتاج المحلي والعلاقات الاجتماعية، وإسداء المشورة للأسر والتوعية والتثقيف، والأشخاص ذوي الإعاقة.

٤١ - وفي جنوب أفريقيا، قامت إدارة الصحة الوطنية بتنظيم مشاورات عامة واسعة النطاق حول برنامج التأمين الصحي الوطني الجديد، بمشاركة مديري البرنامج الطبي، وممثلين عن الصناعات الصيدلانية، والجمعيات المهنية والهيئات الرسمية والدوائر الحكومية والمؤسسات الأكاديمية، والمجتمع المدني وأعضاء البرلمان. وكان من النتائج الرئيسية لعملية التشاور هذه القيام في عام ٢٠١١ بتوفير الرعاية الصحية الأساسية، التي تتيح إمكانية الحصول على الرعاية الصحية لجميع المواطنين والمقيمين بغض النظر عن وضعهم الوظيفي أو قدرتهم على المساهمة في نظام التأمين الصحي الوطني[١٧].

مشاركة الشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة

٤٢ - اتخذت بعض الدول تدابير فعالة لتيسير مشاركة فئات محددة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما الشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.

٤٣ - وفي ظل تفشي البطالة والعمالة الناقصة، يشكل الشباب أكبر مجموعة مستبعدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي معظم بلدان المنطقة، لا يجد معظم الشباب إلا القليل، إن وجد، من فرص المشاركة في التنمية الاقتصادية لبلادهم مما يعوق النمو الاقتصادي، ويسهم في شيوع الكسل والشعور بالعزلة والإحباط ويثير الاضطرابات الاجتماعية.

٤٤ - ويشكل تعزيز الشيخوخة النشطة والعيش المستقل لكبار السن جزءا من استراتيجيات الإدماج الاجتماعي الشاملة في العديد من البلدان. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، يتضمن القانون المتعلق بكبار السن الأمريكيين برنامجا للتغذية، ويشجع على التواصل الاجتماعي وتوفير الرعاية الصحية والرفاه لكبار السن من الأمريكيين، وخاصة لمن هم في ''أمس الحاجة إلى الرعاية الاجتماعية'' نتيجة الإعاقة أو العوائق اللغوية أو الثقافية أو الاجتماعية أو العزلة الجغرافية، بسبب جملة أمور منها الوضع العنصري أو العرقي.

٤٥ - وفي رومانيا، تعمل اللجان الاستشارية للحوار المدني لكبار السن، التي تضم ممثلين عن المديريات المعنية بالحوار والأسرة والتضامن الاجتماعي في المقاطعات، وبرامج التأمين الصحي وخطط المعاشات التقاعدية، فضلا عن ممثلين للخدمات العامة اللامركزية في الوزارات ورؤساء مجالس كبار السن في المقاطعات منذ عام ٢٠٠٤. ويجري التشاور مع ممثلي كبار السن بشأن مشاريع التشريعات التي تؤثر على القضايا الاقتصادية والاجتماعية

(١٧) انظر http://www.samj.org.za/index.php/samj/article/view/6601/4920.

والطبية والثقافية. وتقوم اللجان بتحليل التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها كبار السن ووضع مقترحات بشأن كيفية التصدي لها.

٤٦ - وفي الولايات المتحدة، يهدف قانون مساعدة الإعاقة النمائية وشرعة الحقوق لعام ٢٠٠٠ إلى كفالة مشاركة الأفراد ذوي الإعاقة النمائية وأسرهم في تصميم الخدمات المجتمعية والأشكال الفردية من الدعم والأشكال الأخرى من المساعدة التي تعزز تقرير المصير والاستقلال، والإنتاجية، والتكامل والاندماج في جميع جوانب الحياة المجتمعية والاستفادة منها. وينص القانون على تقديم الدعم للشبكة الوطنية لمراكز التميز الجامعية في مجال التعليم والبحوث والخدمات فيما يتعلق بالإعاقة النمائية. وهذه المراكز هي إما وحدات متعددة التخصصات للتعليم والبحوث والخدمات العامة تابعة لنظام جامعي، أو هيئات عامة أو غير هادفة للربح مرتبطة بالجامعات. وعلاوة على ذلك، تقدم المجالس الحكومية المعنية بالإعاقة النمائية المساعدة من خلال تقديم الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية والنمائية وأسرهم، بينما تعمل نظم الحماية والدعوة على صعيد الدولة على حماية الحقوق القانونية والإنسانية لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم مراكز الموارد المعنية بالشيخوخة والإعاقة الدعم للجهود التي تبذلها الدول لتبسيط الحصول على الخدمات وخيارات الدعم في الأجل الطويل لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.

وسائل النقل الميسّرة

٤٧ - تعتبر وسائل النقل الميسّرة والموثوقة بأسعار معقولة عنصرا ضروريا لإدماج الجميع، بل وحتى الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن بصورة مجدية. وعمل بعض الدول الأعضاء على إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن في تصميم وتخطيط وسائل النقل العام في المناطق الحضرية حتى يتسنى الوفاء باحتياجاتهم على أفضل وجه.

٤٨ - وفي الولايات المتحدة، قام برنامج الأبحاث والتجارب المتعلقة بالنقل التابع لإدارة المعيشة المجتمعية بإشراك أشخاص من ذوي الإعاقة وكبار السن من ١٧ من المجتمعات المحلية في جميع أنحاء البلد في تقديم اقتراحات حول كيفية تحسين نظام النقل الخاص بهم. وحصلت سبعة من المجتمعات المحلية على تمويل لتنفيذ تلك المقترحات[١٨].

٤٩ - وفيما بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٨، قامت مدينة ميدلين (كولومبيا) بتحويل نظام النقل لديها لجعله أكثر شمولا للجميع، من خلال تشغيل حافلات معلقة بين البلديات أو المجالس التي كانت متنازعة في الماضي. كما تم إنشاء أماكن عامة جديدة، بما في ذلك

(١٨) http://www.act.gov/Programs/CIP/OCASD/Transportation/index.aspx.

الحدائق والمتاحف، من أجل تشجيع التواصل الاجتماعي. وتم تخصيص جزء كبير من ميزانية البلدية في المدينة للاستثمارات الاجتماعية التي تستهدف الفئات الضعيفة من السكان، بما في ذلك كبار السن. ويعمل بعض البرامج على تنظيم الشباب وكبار السن في مجموعات عمل محلية من أجل مساعدة الفئات الضعيفة على الدفاع عن مصالحهم إزاء البلديات (وخصوصا في وقت تخطيط الميزانية) ومساعدة تلك الفئات على مساءلة الجهات الحكومية.

المشاركة في إعداد الميزانية

٥٠ - يجري تنفيذ الميزنة التشاركية في العديد من البلدان، ولا سيما في أمريكا اللاتينية. وفي أوروبا، اعتمدت عدة بلديات في إسبانيا، وألمانيا، وإيطاليا، وبولندا، وفرنسا نهجا تشاركية. وتسمح الحكومات المحلية في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى مثل أوغندا، وجمهورية تترانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وزمبابوي، وكينيا، وموزامبيق، من أجل تحسين تقديم الخدمات للمجتمعات المحلية، بالمشاركة المدنية في عملية إعداد الميزانية. كما قامت بعض البلديات الريفية في الهند بتطبيق خطط تشاركية في إعداد الميزانية لكفالة التوزيع العادل للتحويلات الاجتماعية. وتشير بعض الدراسات إلى أن القرى التي بها مجالس قروية إلزامية نجحت في استهداف الأسر الأكثر ضعفا بدرجة أكبر، مما يحد من استيلاء النخب المحلية على الموارد[١٩].

٥١ - وتعتبر الميزنة التشاركية، وإن كانت أقل شيوعا في البلدان العربية، آلية مفيدة لجعل آليات الحماية الاجتماعية أكثر استجابة لاحتياجات الناس في المنطقة. ومع ذلك، فإن هناك حاجة إلى مؤسسات تيسر المشاركة العامة في المستويات الإجرائية وغير الرسمية. ويؤدي الفساد والمحسوبية إلى تقليل فاعلية الإنفاق العام في معظم بلدان المنطقة. وتوصي الإسكوا من أجل تحسين مشاركة المواطنين في المنطقة العربية، بالتأكد من تحقيق قدر أكبر من الانفتاح في النظم السياسية والحكم؛ وتحسين أطر التمكين القانونية التي تكفل الحريات الأساسية، كحرية التعبير وحرية الإعلام؛ وتحسين القدرة على المشاركة داخل الحكومة وخارجها؛ والأهم من ذلك، كفالة استعداد الدولة وقدرتها على إتاحة المعلومات ذات الصلة بالميزانية للجمهور[١٩].

(١٩) ESCWA, “Participation and social protection in the Arab region” (انظر الحاشية ٧).

باء - الحد من التفاوت

٥٢ - أصبح الحد من التفاوت من أولويات السياسة العامة في كثير من أنحاء العالم وكذلك جزءا لا يتجزأ من حطة التنمية. ويكمن أساس تحقيق الإدماج الاجتماعي من خلال الحد من التفاوت في معالجة القضايا المرتبطة بالأسس الاقتصادية والاجتماعية والقانونية للإقصاء. ويرتبط عدم الإدماج الاجتماعي في معظم الأحيان بالفقر، بينما ينظر غالبا إلى الحد من الفقر كوسيلة للتعبير عن التكامل الاجتماعي وتعزيز الإدماج.

٥٣ - وتتألف نُهج الإدماج الاجتماعي للأشخاص الذين يعيشون في فقر من شقين، يتمثلان في تلبية احتياجاتهم الأساسية، بما في ذلك الصحة، من خلال رصد محصصات مباشرة للخدمات و/أو التحويلات النقدية، وتمكينهم من خلال التعليم. وقد أصبح توفير الحماية الاجتماعية، الذي يعتبر جزءا لا يتجزأ من برنامج توفير العمل اللائق، عنصرا أساسيا من عناصر الحد من الفقر وأدوات التكامل الاجتماعي.

٥٤ - وتقوم الدول الأعضاء على نحو متزايد، بإيلاء المزيد من الاهتمام لتحديد ومعالجة العوائق التي تحول دون المشاركة الاجتماعية والثقافية للمهمشين من الأفراد والفئات، والتصدي بوجه خاص لمختلف أشكال التمييز التي يواجهونها. وتضطلع المؤسسات الوطنية المكلفة بتعزيز المساواة والإدماج الاجتماعي بشكل متزايد بدور هام في توفير فهم أفضل للإقصاء الاجتماعي والتمييز، والاستجابة بصورة متكاملة وأكثر فعالية لمكافحتهما.

الحد من الفقر

٥٥ - في كثير من البلدان، يشكل تكافؤ الفرص من خلال الحماية الاجتماعية والتحويلات النقدية المشروطة للأسر المعيشية التي تعيش في فقر جزءا من جهود التكامل الاجتماعي.

٥٦ - وفي بيرو، تركز الاستراتيجية الوطنية ''الإدماج من أجل تحقيق النمو'' في المقام الأول على تحقيق تكافؤ الفرص للأطفال في المناطق الريفية. ويقدم برنامج (معاً) تحويلات نقدية مشروطة للأمهات اللاتي يعشن في فقر مدقع بالاستناد إلى حالة أطفالهن الصحية والتعليمية، بينما تركز استراتيجيتها الوطنية للتنمية والإدماج الاجتماعي على تغذية الطفل ونمائه في مرحلة الطفولة المبكرة. ويهدف كلا البرنامجين إلى منع انتقال الفقر بين الأجيال.

٥٧ - وفي رومانيا، تهدف الاستراتيجية الوطنية للإدماج الاجتماعي والحد من الفقر للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠ إلى تخفيض عدد الأشخاص المعرضين لخطر الوقوع في براثن الفقر والإقصاء الاجتماعي. وتشمل المكونات البرنامجية الرئيسية للاستراتيجية، بما يتماشى مع أهداف

استراتيجية أوروبا لعام ٢٠٢٠، تقديم المساعدة للأسر المعيشية الضعيفة من خلال منح مخصصات للأطفال، ومنح إجازة الأمومة (بما في ذلك فترة أطول لأمهات الأطفال ذوي الإعاقة)، ودعم الدخل والحوافز المؤيدة للعمل للمستفيدين من البرنامج .

٥٨ - وفي الجمهورية الدومينيكية، يجمع برنامج التقدم من خلال التضامن بين التحويلات النقدية المشروطة مع فرص التنمية التعليمية والتقنية والمهنية، والحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإنشاء المشاريع الصغرى، وكذلك فرص محو الأمية المالية، كوسيلة لتوفير الخروج المستدام من الفقر. كما تهدف تدخلات البرنامج الموجهة نحو الأسر إلى تحسين صحة وتغذية أفراد الأسر وكذلك تثقيفهم كمواطنين.

٥٩ - وفي المكسيك، تستند الجهود المبذولة للحد من الفقر وعدم المساواة إلى تحسين وصول السكان إلى الخدمات الأساسية والسكن اللائق والغذاء والتعليم والصحة.

الحصول على الخدمات والحماية الاجتماعية

٦٠ - في السنوات الأخيرة، قام العديد من الدول الأعضاء باتخاذ خطوات نحو توسيع نطاق تغطية أحكام الحماية الاجتماعية واستحقاقاتها، وخاصة لمن هم في أشد الحاجة إليها. وفي أذربيجان، يقدم برنامج المساعدة الاجتماعية الموجهة لفئات محددة الذي ينفذ بدعم من البنك الدولي إعانات نقدية للأسر ذات الدخل المنخفض، التي تشكل حوالي ١٠ في المائة من مجموع السكان. ويمثل الأطفال نصف المستفيدين من البرنامج تقريبا. كما تبذل الجهود لتحسين جودة الخدمات في مراكز رعاية الطفل وذلك لكفالة تحسين النماء المعرفي والعاطفي والبدني للأطفال. وفي أذربيجان أيضا، تم إنشاء مراكز عامة لإعادة التأهيل، التي تهدف إلى تلبية الاحتياجات الاجتماعية للأطفال الذين يعانون من مشاكل صحية من خلال تقييم الأداء والنشاط الوظيفيين والعلاج باللعب.

٦١ - وكما سبق ذكره، يركز نموذج بيرو للإدماج الاجتماعي على كفالة توفير الفرص للجيل القادم من خلال حصول الأطفال على الرعاية الصحية الأساسية والتغذية والتعليم المبكر[٢٠].

(٢٠) انظر http://www.midis.gob.pe/index.php/es/nuestra-institucion/sobre-midis/por-que-existimos-2.

التعليم

٦٢ - يُنظر إلى كفالة تحقيق المساواة في الحصول على التعليم الثانوي الجيد غالبا باعتباره من أفضل استراتيجيات الإدماج الاجتماعي للمساعدة على الحد من عدم المساواة، بينما ينظر إلى التعليم الابتدائي الإلزامي كأداة رئيسية لمنع الإقصاء الاجتماعي للفئات المحرومة.

٦٣ - وتم سن قوانين جديدة للتعليم في رومانيا لكفالة المساواة في الحصول على التعليم الجيد، حتى يتسنى تسهيل النماء الشخصي للأجيال الشابة وتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية للمنهج الدراسي الجديد في كفالة احترام الهوية الثقافية للجميع وحقوق الأقليات القومية، وتعزيز الحوار بين الثقافات. ويُقدم بدعم من صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، تدريب خاص لمعلمي تاريخ طائفة الروما ولغتهم من خلال دورات مكثفة. كما يؤكد المنهج الدراسي الجديد على مشاركة الآباء والأمهات ومسؤوليتهم.

مكافحة التمييز

٦٤ - تمثل المساواة أمام القانون مبدأ أساسيا منصوصا عليه في الدساتير الوطنية، في حين يُنظر إلى عدم المساواة على نحو متزايد باعتباره عقبة رئيسية أمام التماسك الاجتماعي. وبما أن التمييز هو مصدر عدم المساواة ويمثل عقبة أمام الإدماج الاجتماعي، فقد أدرجت تدابير مكافحة التمييز في استراتيجيات التكامل الاجتماعي.

٦٥ - ويوفر قانون الحماية من التمييز في بلغاريا على سبيل المثال، أساسا قانونيا صلبا للحماية من جميع أشكال التمييز، بما في ذلك ما يتعلق بالتعليم والعمل والمشاركة في عمليات صنع القرار. وينص القانون على المشاركة المتوازنة لكل من الرجل والمرأة، وكذلك الأشخاص المنتمين إلى أقليات عرقية ودينية ولغوية، في الحكم وعمليات صنع القرار على الصعيدين الوطني والمحلي. كما يحظر القانون صراحة جميع أشكال التمييز المباشر أو غير المباشر على أساس الجنس أو العنصر أو العرق أو القومية أو الأصل أو الدين أو المعتقد، أو التعليم، أو الانتماء السياسي، أو الوضع الشخصي أو العام أو الإعاقة أو السن أو التوجه الجنسي أو الوضع العائلي أو وضع الملكية أو أي أسباب أخرى، على النحو المبين في سائر الوثائق القانونية والمعاهدات الدولية التي صدقت عليها بلغاريا.

جيم - المؤسسات الوطنية لتعزيز الإدماج الاجتماعي والتكامل الاجتماعي

٦٦ - كما ورد في التقرير السابق للأمين العام عن تعزيز التكامل الاجتماعي من خلال الإدماج الاجتماعي (A/68/169)، يتوقف التنفيذ الفعال لسياسات الإدماج الاجتماعي، إلى حد كبير، على وجود شبكة من المؤسسات الحكومية التي تعمل جيدا على دعم السلطات المحلية وإشراك المجتمع المحلي. وتتسم هذه المؤسسات بأهمية حاسمة لإشراك أكثر الناس ضحية للإقصاء وكفالة تمكنهم من إسماع صوتهم.

٦٧ - وعلى الصعيد الوطني، تعتبر استراتيجيات التكامل الاجتماعي جزءا لا يتجزأ من السياسات الاجتماعية، وتضطلع بتنفيذها الكيانات التابعة للوزارات التي تغطي العمل والحماية الاجتماعية والشباب وكبار السن و/أو الأسرة. وفي رومانيا على سبيل المثال، تعكف وزارة العمل والأسرة والحماية الاجتماعية وكبار السن حاليا على وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية شاملة بشأن الإدماج الاجتماعي ومكافحة الفقر للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠[٢١].

٦٨ - وتكلف الهيئات الاستشارية في معظم الأحيان بمهمة وضع خطط الإدماج الوطنية ومراقبة تنفيذها. ففي رومانيا، تقع على عاتق اللجنة الوطنية للإدماج الاجتماعي التابعة للمجلس الوزاري للشؤون الاجتماعية والصحة وحماية المستهلكين المسؤولية عن تحديد الأولويات الوطنية لإدراجها في خطة العمل للإدماج الاجتماعي، واختيار المؤشرات لاستخدامها لأغراض الرصد والإشراف على عملية تقديم التقارير.

٦٩ - وفي بيرو، قامت وزارة التنمية والإدماج الاجتماعي بوضع استراتيجية وطنية للتنمية والإدماج الاجتماعي. وأنشئت اللجنة الحكومية الدولية للتنمية والإدماج الاجتماعي لتعزيز تنسيق السياسات.

٧٠ - وفي بعض البلدان، ترتبط الهيئات التي تنشئها الحكومة من أجل التنسيق العام للسياسة الوطنية لتعزيز سياسات وبرامج الإدماج الاجتماعي وتنفيذها وتقييمها، بالهيئات المعنية بتحقيق تكافؤ الفرص ومكافحة التمييز. وهذا هو الحال فيما يتعلق بالإدارة المعنية بتكافؤ الفرص ومكافحة التمييز والمساعدة الاجتماعية التابعة لوزارة العمل والسياسة الاجتماعية في بلغاريا.

---

(٢١) تركز الاستراتيجية على التدخلات الرئيسية في العمل، والتحويلات الاجتماعية، والتعليم، والصحة، والإسكان، والمشاركة الاجتماعية وتعزيز القدرات المؤسسية للحد من الفقر والإدماج الاجتماعي.

٧١ - وفي المملكة العربية السعودية، تشمل المؤسسات الوطنية لتعزيز الإدماج الاجتماعي مراكز التنمية الاجتماعية/اللجان المدنية المكلفة بدعم خطط التنمية الوطنية، وإدارة تنمية المجتمعات المحلية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، وهيئة حقوق الإنسان، ومجلس الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، تعكف شبكة المرصد الحضري بالمدينة المنورة التابعة لمركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، التي أنشئت في عام ٢٠٠٣، على توليد مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية التي تتعلق بأكثر من ٢٣ منطقة حضرية، وتتيح رصد الأبعاد الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية كالتعليم والصحة والعمالة والدخل والهياكل الأساسية، بما فيها الطرق ومرافق المياه والصرف الصحي والإسكان. ويتم تصنيف المؤشرات حسب الجنس من خلال مد نطاق المراقبة إلى أدنى مستويات وحدات التخطيط. ويعمل المرصد على تعزيز المساواة المكانية لكفالة التوزيع العادل للسلع والخدمات العامة الأساسية، فضلا عن توفير الفرص للاستثمار الاقتصادي والتنمية. كما ينص على العمل الإيجابي في مجال التخطيط الإنمائي على صعيد المحافظات، الذي يتضمن التمييز لصالح المناطق الأقل نموا[٢٢].

٧٢ - وفي الآونة الأخيرة، يتواصل إجراء حوارات وطنية حول القضايا الاجتماعية ترمي إلى إشراك المواطنين في العديد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتشمل اللجنة المغربية للحوار الوطني، التي أنشئت في عام ٢٠١٣، ممثلي المجتمع المدني والمغاربة المقيمين في الخارج. وهي تعزز النقاش حول قضايا تمكين المجتمع المدني وإشراك الجمهور في عملية صنع القرار في مجال السياسة العامة.

٧٣ - وأجرت المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في الأردن حوارا وطنيا حول إصلاح نظام الضمان الاجتماعي المعمول به منذ عام ٢٠٠٦، مع مجموعة واسعة من الهيئات الوطنية والمحلية والخبراء، فضلا عن نشطاء ونقابيين وأعضاء في منظمات المجتمع المدني والأشخاص المؤمن عليهم. وقد تمكن هؤلاء المتحاورون من تقييم النظام الحالي، وتسليط الضوء على الفرص والتحديات، وتقديم تعليقاتهم واقتراحاتهم من أجل الإصلاح[٢٣]. وفازت المبادرة بجائزة الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي للممارسات الجيدة. وأسفر الحوار الوطني عن إعداد مشروع قانون أقره البرلمان في عام ٢٠١٤.

---

(٢٢) انظر ESCWA, "Participation and social protection in the Arab region", p. 17.

(٢٣) المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، "الحوار الوطني: يتعلق وضع نهج لإصلاح الضمان الاجتماعي بما هو أكثر من كونه بندا في الميزانية، فهو يتعلق بإشراك الجميع"، قضية المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي. الممارسات الجيدة في مجال الضمان الاجتماعي، ٢٠٠٩.

رابعا - مبادرات منظومة الأمم المتحدة

٧٤ - تعمل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) على تعزيز اتساق السياسات على الأصعدة العالمي والوطني ودون الوطني وتساعد الدول الأعضاء على تصميم سياسات منصفة وشاملة للجميع وأطر تنظيمية تعزز المساواة في التمتع بحقوق الإنسان في التعليم والعلوم والثقافة والاتصال والمعلومات[٢٤]. كما يعمل برنامج اليونسكو لإدارة التحولات الاجتماعية من خلال بناء الجسور بين البحوث والسياسة العامة والممارسة، على تشجيع إحالة النتائج والبيانات المنبثقة عن بحوث العلوم الاجتماعية ذات الصلة إلى صناع القرار وأصحاب المصلحة الآخرين، مما يعزز عملية صنع السياسات بالاستناد إلى أدلة، على الصعد الوطني والإقليمي والدولي[٢٥]. وتعمل اليونسكو في إطار البرنامج على تسهيل الاجتماعات العادية التي يعقدها وزراء التنمية الاجتماعية.

٧٥ - وفي إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يُنظر إلى المشاركة باعتبارها جزءا من نهج قائم على حقوق الإنسان في التنمية. ويركز النهج استنادا إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان، على مختلف أشكال عدم المساواة والإقصاء في المجالات السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ويعمل النهج القائم على حقوق الإنسان في التنمية على تحليل الممارسات التمييزية، وعلاقات القوة الظالمة والعمليات التي تؤدي إلى تفاقم مشكلة الإقصاء ويركز على الفئات المعرضة للتمييز والحرمان والإقصاء (كالأطفال والأقليات والنساء). ويؤكد النهج القائم على حقوق الإنسان على ضرورة المشاركة في كل مرحلة من مراحل عملية البرمجة، ولا سيما مشاركة المحرومين، ويؤكد على مسؤولية الدولة ومؤسساتها فيما يتعلق باحترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان في نطاق ولايتها[٢٦].

---

(٢٤) UNESCO, " Social inclusion, social transformations, social innovation: what role for UNESCO in 2014-2021?", consultations of the Director-General with member States, 23 November 2012. Available afromhttp://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/BPI/EPA/images/media_services/Director-General/ConceptNoteSocialInclusionSocialTransformationsSocialInnovationEN.pdf.

(٢٥) انظر http://www.unesco.org/new/en/social-and-human-sciences/themes/most-programme/about-most/.

(٢٦) UNDP, Regional Bureau for Europe and CIS, *Regional Human Development Report: Beyond Transition-Towards Inclusive Societies.* (Bratislava, 2011). Available from http://hdr.undp.org/en/reports/regional/europethecis/RBEC_HDR_2011_EN.pdf.

٧٦ - ولا يزال تعزيز المشاركة السياسية للشباب بمثابة مجال التركيز لدليل الممارسات الجيدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي[٢٧]. ويوصي الدليل بإدخال تغييرات في السياسات العملية التي تم تصميمها لزيادة المشاركة الديمقراطية للشباب، مثل التوفيق بين الحد الأدنى لسن التصويت مع الحد الأدنى لسن الأهلية للترشح لشغل المناصب، وتطبيق حصص للشباب وللمرأة في القوانين الانتخابية. ويوصي الدليل أيضا المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني بأن تعمل على تشجيع الشباب على المشاركة المستمرة في التثقيف المدني في المدارس والجامعات؛ ودعم التنمية المجتمعية ومنظمات العمل التطوعي التي يقودها الشباب؛ وتقديم الدعم الذي يتسم بالمرونة لمشاريع الشباب المبتكرة الصغيرة؛ وسد الفجوة الرقمية؛ واستخدام المنصات الإلكترونية لتبادل المعارف والتواصل. ويمكن أن تعمل البرلمانات والحكومات ومنظمات المجتمع المدني الموجهة نحو الدعوة على كفالة مشاركة الشباب في حملات تثقيف الناخبين، من خلال استراتيجيات متعددة الوسائط، وتسهيل قيادة الشباب للمجالس الوطنية للشباب، وإنشاء مجالس للشباب على الصعد المحلية ودعمها.

٧٧ - أما البنك الدولي، الذي يؤكد على الإدماج في الأسواق والخدمات والمساحات، فيعرِّف الإدماج الاجتماعي على أنه يشمل عملية تحسين الشروط التي يمكن بموجبها للأفراد والجماعات المشاركة في المجتمع وتحسين قدرة الناس المحرومين على أساس هويتهم على المشاركة، وصون كرامتهم وتحسين الفرص المتاحة لهم فيما يتعلق بمشاركتهم[٢٨].

٧٨ - ويشكل الإدماج الاجتماعي والاقتصادي على نحو متزايد، جزءا من أنشطة البنك الدولي في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط، وجزءا من استراتيجيته لجنوب آسيا، من خلال التركيز على تحسين نظام الإدارة العامة والمساواة بين الجنسين الذي يَسترشِد به في عمله في جميع أنحاء المنطقة. ويعني تعزيز الإدماج الاجتماعي تحسين الوصول إلى الخدمات العامة وجودتها، وبناء التماسك الاجتماعي، والتصدي لأصعب أشكال الإقصاء والحرمان[٢٩].

---

(٢٧) UNDP, "Enhancing youth political participation throughout the electoral cycle: a good practice guide" (New York, January 2013). The full guide is available from http://www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/democratic-governanceelectoral_systemsandprocesses/enhancing-youth-political-participation-throughout-the-electoral/html.

(٢٨) انظر World Bank, *Inclusion Matters*. انظر الحاشية ١.

(٢٩) انظر World Bank, *Annual Report 2014* (Washington, D.C., 2014).

٧٩ - ويعترف البنك الدولي بإشراك المواطنين كوسيلة أساسية لتحسين نتائج التنمية. ويتمثل الهدف من مبادرة إشراك المواطنين التي قدمت مؤخرا في الحصول على ردود فعل كاملة من المستفيدين من مشاريع البنك الدولي. كما يشجع البنك الدولي البلدان المتعاملة معه على دمج آليات إشراك المواطنين في السياسات والعمليات القطرية. ومن خلال وساطة الشراكة العالمية من أجل المساءلة الاجتماعية، وافقت ٣٩ دولة على رصد أدائها من خلال المجتمع المدني[٢٩].

٨٠ - ويعترف البنك الدولي بأهمية التنمية القائمة على مشاركة المجتمعات المحلية، التي تتيح لجماعات المجتمع المحلي التحكم في قرارات تخطيط مشاريع التنمية المحلية ومواردها الاستثمارية. وتميل برامج التنمية القائمة على مشاركة المجتمعات المحلية التي تنفذ تنفيذا جيدا إلى تحسين تقديم الخدمات في مجال الصحة والتعليم، واستدامة الموارد، ومساعدة المجتمعات المحلية على بناء الهياكل الأساسية بكلفة أقل وجودة أفضل. ولأن هذه البرامج تستهدف الفقراء والضعفاء على الأغلب، فإنه يمكنها أن تساعد على إسماع صوت هذه الجماعات على طاولة السياسة[٣٠].

٨١ - وفيما يتعلق بمنظمة الصحة العالمية، يوفر مفهوم الإقصاء الاجتماعي إطارا فريدا لفهم المحدِّدات الاجتماعية لجوانب التفاوت في مجال الصحة وعدم المساواة واتخاذ إجراءات أكثر ملاءمة وفعالية للتصدي لها[٣١]. وعلى الرغم من اختلاف معاني مصطلح ''الإقصاء الاجتماعي''، فإن عمليات الإقصاء متشابهة وتؤدي إلى عدم المساواة في الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان وصحة الإنسان.

٨٢ - وساهمت منظمة الصحة العالمية خلال السنوات القليلة الماضية، في إدماج الخطاب المتعلق بالمحددات الاجتماعية للصحة والعدالة الصحية التي ترتبط بالإدماج الاجتماعي في خطة التنمية بشكل عام. والمحددات الاجتماعية للصحة هي:

الظروف التي يولد فيها الناس ويَنمون ويعيشون ويعملون ويُعمِّرون. وتتشكل هذه الظروف من خلال توزيع المال والسلطة والموارد على الصعد العالمي

(٣٠) انظر World Bank, *Inclusion Matters*.

(٣١) WHO Social Exclusion Knowledge Network, "Understanding and tackling social exclusion: final report to the WHO Commission on Social Determinants of Health from the Social Exclusion Knowledge Network" (February 2008). p. 185. Available from http://www.who.int/social_determinants/knowledge_networks/final_reports/sekn_final%20report_0420.08.pdf.

والوطني والمحلي. والمحددات الاجتماعية للصحة هي المسؤولة في الغالب عن جوانب التفاوت في مجال الصحة – الاختلافات غير العادلة التي يمكن تجنبها في الحالة الصحية التي تشاهد داخل البلدان وفيما بينها[٣٢].

٨٣ - وفي إعلان ريو السياسي المتعلق بالمحدِّدات الاجتماعية للصحة الذي اعتُمد في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ في المؤتمر العالمي المعني بالمحدِّدات الاجتماعية للصحة الذي عقد في ريو دي جانيرو، بالبرازيل في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أكد رؤساء الحكومات والوزراء وممثلو الحكومات أن هناك خمسة مجالات رئيسية حاسمة للعمل لمعالجة جوانب التفاوت في مجال الصحة، بما في ذلك تحسين تصريف الشؤون في مجالي الصحة والتنمية، وتعزيز المشاركة في رسم السياسات وتنفيذها، والحد من جوانب التفاوت في مجال الصحة ورصد التقدم المحرز وتعزيز المساءلة (الفقرة ١٠)[٣٣]. وتقدم سلسلة الإحاطات القطاعية لمنظمة الصحة العالمية بشأن المحددات الاجتماعية للصحة، معلومات عن تنوع نهج السياسات وما يترتب عليه من آثار في مجال الصحة وتركز على مجالات التعاون الممكنة. وتشجع السلسلة على إجراء حوار منتظم وعلى التعاون بشكل أفضل مع المجالات الأخرى للحوكمة.

٨٤ - وقد أبدت الحكومات اهتماما بتعزيز المساواة في السياسات الصحية. بيد أن أوجه التفاوت بين بعض السكان آخذة في الارتفاع على الرغم من بعض الجهود. ويشير الاستعراض الذي أجري مؤخرا للمؤلفات بشأن المحددات الاجتماعية لنقاط السياسة المتعلقة بالصحة/المساواة في مجال الصحة إلى أن الخطاب ”يركز على ما يبدو على الدعوة بدلا من التحليل وأن استخدام نظرية تحليل السياسات محدود للغاية“[٣٤].

٨٥ - وتشارك المكاتب الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية بنشاط في العمل بشأن المحددات الاجتماعية للصحة، من خلال إنشاء بعض البرامج بشأن المحددات الصحية وعوامل الخطر في

(٣٢) انظر http://www.who.int/social_determinants/sdh_definition/en/.

(٣٣) أقرت جمعية الصحة العالمية الخامسة والستون إعلان ريو السياسي يوم ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٢ في الفقرة ١ من القرار WHA65.8 (انظر منظمة الصحة العالمية، جمعية الصحة العالمية الخامسة والستون، جنيف، ٢١-٢٦ أيار/مايو ٢٠١٢، القرارات والمقررات، المرفقات (WHA65/2012/REC/1). متاح من http://www.who.int/sdhconference/declaration/Rio_political_declaration.pdf).

(٣٤) Mark G. Embrett and G.E. Randall, “Social determinants of health and health equity policy research: exploring the use, misuse, and nonuse of policy analysis theory”, Social Science and Medicine, vol. 108, issue C (2014) , pp. 147-155.

الاستجابة لأولويات الصحة العامة الرئيسية[٣٥]. وتوصل الاستعراض الذي أجراه المكتب الإقليمي لأوروبا للمحددات الاجتماعية للصحة باستخدام الإطار المفاهيمي الذي وضعته اللجنة المعنية بالمحددات الاجتماعية للصحة إلى أدلة جديدة وأوصى باتخاذ إجراءات من أجل تعزيز الصحة والحد من أوجه التفاوت الصحية التي تم دمجها في إطار السياسة الأوروبية الجديدة للصحة والرفاه لعام ٢٠٢٠[٣٦]. ويرتكز هذا الإطار ''الذي يشمل جميع قطاعات الحكومة'' على تنسيق السياسات الصحية فيما بين القطاعات مع السياسات والبرامج التي تؤثر على الصحة خارج القطاع الصحي.

٨٦ - ويشير تحليل إقليمي أجري مؤخرا للسياسات الصحية في أمريكا اللاتينية إلى أن تطبيق التغطية الصحية الشاملة لتحسين الصحة وعوامل تحديدها يستند إلى السياسات العامة المتكاملة التي تسعى إلى تطوير النظم الصحية التي تشمل التدخل المتعدد القطاعات. وقد حاولت البرامج الصحية التي يعززها العمل المشترك بين القطاعات والمشاركة الاجتماعية، معالجة المحددات الاجتماعية للصحة، وتحسين النتائج الصحية والحد من جوانب التفاوت الصحية. ويمكن أن يعزى نجاح تلك السياسات إلى الاستثمار في القدرات الإدارية والسياسية وتقوية الالتزام السياسي والإداري[٣٧].

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - الاستنتاجات

٨٧ - في المجتمعات الشاملة للجميع، يتم تمكين جميع الأفراد والجماعات من المشاركة الكاملة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لمجتمعاتهم ودولهم. ومن الضروري لإيجاد مثل هذه المجتمعات، مكافحة عدم المساواة من خلال الإصلاحات القانونية والهيكلية، وتنفيذ مجموعة متنوعة من السياسات التي تعزز المشاركة المدنية، والفرص

(٣٥) انظر التقرير المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ الذي أعدته الأمانة العامة، بعنوان ''المحددات الاجتماعية للصحة''، للمجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية في دورته الـ ١٣٢ (EB132/14). متاح من: http://www.who.int/social_determinants/B_132_14-en.pdf?ua=1.

(٣٦) المرجع نفسه، الفقرة ٦.

(٣٧) انظر Luiz Odorico Monteiro de Andrade and others, ”Social determinants of health, universal health coverage, and sustainable development: case studies from Latin American countries”, Lancet, vol. 385, No. 9975 (4 April 2015), ... Published on line15 October 2014. Doi:http://dx.doi.org/10.1016/S0140-6736(14)61494-X. Available from http://www.thelancet.com/pdfs/journals/lancet/PIIS0140-6736(14)61494-X.pdf.

الاقتصادية، والوصول إلى الخدمات والحماية الاجتماعية للجميع. ومن الضروري أيضا إنشاء المؤسسات والهياكل التي تؤدي إلى الإشراك الفعال للأفراد والمجتمعات والتي تعمل على مساءلة الحكومات.

٨٨ - ويشير الاستعراض الوارد في هذا التقرير للعملية التي جرت مؤخرا لوضع سياسات التكامل الاجتماعي إلى أن جهود التكامل الاجتماعي يجب أن تستند إلى تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والسياسية للفرد والجماعات. ومن ثم، فإن كفالة الحصول على الخدمات الأساسية التي تتسم بإنصافها وتوافرها وجودتها وسهولة الحصول عليها يمثل أولوية بالنسبة لكثير من البلدان حيث تهدف برامج الإدماج الاجتماعي والاقتصادي إلى القضاء على الأسباب الهيكلية للفقر وعدم المساواة والإقصاء.

٨٩ - ويمثل الوصول إلى العمالة والعمل اللائق الطريق الأكيد نحو تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي. ومن ثم، فإن تحسين فرص العمل للأفراد من خلال جودة التعليم والتدريب المهني، غالبا ما ينظر إليه على أنه أفضل وسيلة لدفع عجلة الإدماج والمشاركة الكاملة في الحياة الاقتصادية.

٩٠ - وينظر على نحو متزايد إلى الحماية الاجتماعية الشاملة أو التي تستهدف فئات محددة على أنها تتسم بأهمية مركزية في الحد من الفقر وتحقيق الإدماج الاجتماعي، وأصبحت جزءا لا يتجزأ من تصميم أوسع للسياسات الاجتماعية. وهناك أيضا اعتراف متزايد بأن صياغة السياسات الاجتماعية في حد ذاتها تتطلب مشاركة واسعة النطاق. وفي هذا السياق، يمكن الاستفادة من المجموعة الكاملة من المعارف العادية والمهنية التي تتاح من خلال إشراك المجتمع المحلي، لتوجيه السياسات والإجراءات وكفالة الاضطلاع بمبادرات مناسبة ومقبولة وفعالة.

٩١ - والأهم من ذلك، أن بعض الحكومات قام بوضع خطط وبرامج وطنية للإدماج الاجتماعي ونجح نوعا ما في تنفيذ سلسلة من التدخلات الموجهة لمختلف الفئات المستهدفة أو مواصلة تنفيذها. وترمي الأمثلة الواردة في هذا التقرير على الممارسات الجيدة إلى تشجيع الدول الأعضاء على مواصلة السياسات والبرامج الملائمة وطنيا. ومن الواضح أن الإدماج الاجتماعي للأفراد والفئات الضعيفة يتطلب تمكينهم من التعبير عن رأيهم وتفهم وضعهم، الأمر الذي يشكل أساس المشاركة الفعالة التي لا غنى عنها لتحقيق التكامل الاجتماعي.

٩٢ - بيد أنه على الرغم من بعض المبادرات الإيجابية، لا تزال هناك تحديات كبيرة تعترض تحقيق الإدماج الاجتماعي. فاستمرار وجود الأطر التمييزية على مستوى المجتمع المحلي، كنظام الطبقات، يشير إلى القيود التي تحد من فعالية التشريعات الوطنية المناهضة للتمييز. ويوضح استمرار إقصاء طائفة الروما في أوروبا الصعوبة الكامنة في بناء الإدماج الاجتماعي على صعيد المجتمع المحلي. وثمة تحد آخر أمام الإدماج الاجتماعي في جميع أنحاء العالم يتمثل في التدفق المستمر للمهاجرين واللاجئين غير النظاميين الذين يفرون من الفقر على نطاق واسع وعدم توفر فرص اقتصادية بالإضافة إلى النزاعات المستمرة.

٩٣ - وقد أقرت الدول الأعضاء بأن سياسات وبرامج الإدماج الاجتماعي تتسم بأهمية حاسمة للنهوض بأهداف التنمية الاجتماعية وتعتبر أن لها صلة بجهودها لتحقيق التنمية الشاملة. وتتسم المبادرات التي تركز على الإدماج الاجتماعي للأفراد والجماعات بأهمية حيوية لوضع حد للفقر وانعدام التمكين وتحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى. وبذلك، فإنها تستحق الإدراج في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

باء - التوصيات

يتطلب النهوض بالمجتمعات الشاملة للجميع كجزء من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ توفر الإرادة السياسية واتخاذ إجراءات منسقة من جانب الحكومات على جميع المستويات

٩٤ - وتُشجع الحكومات على كفالة أن تكون عمليات صنع القرار شاملة للجميع وتشاركية وتمثيلية على جميع المستويات.

٩٥ - وينبغي للحكومات أن تقوم بإعادة النظر في جميع الأطر القانونية القائمة بغية إزالة جميع الأحكام التمييزية حتى يتسنى الحد من عدم المساواة.

٩٦ - وتُشجع الحكومات على النظر في إنشاء مؤسسات وطنية لتعزيز آليات الإدماج الاجتماعي على الصعيدين الوطني والمحلي و/أو تعزيز المؤسسات القائمة من أجل كفالة عدم التخلي عن أحد.

٩٧ - كما تُشجع الحكومات على مواصلة تبادل خبراتها فيما يتعلق بالمبادرات العملية التي يُضطلع بها على الصعيد الوطني من أجل تعزيز المشاركة الاقتصادية والمدنية والسياسية ومكافحة التمييز وغيرها من التدابير الرامية لتعزيز التكامل الاجتماعي.

٩٨ - وقد تود الحكومات أن تنظر في القيام بالتبادل المنتظم للممارسات الجيدة في مجال التكامل الاجتماعي على الصعيدين الإقليمي والدولي حتى يتاح لصناع القرار وأصحاب المصلحة الآخرين تطبيقها على ظروفهم الوطنية وتكثيف التقدم نحو تحقيق ”مجتمع شامل للجميع“.